خـــــارج الحـــــدود

ماذا لو انفصل الجنوب؟

■ حازم مبيضين

في الوقت الذي تتمسك فيه الخرطوم بوحدة السودان الترابية،فإن تطلعات الساسة الجنوبيين تتجه إلى انفصال تام وقيام دولتين متجاورتين، والأسباب لذلك كثيرة ومتوفرة،وهي أدت تاريخياً إلى أن يشهد الإقليم عدة أشكال من التمرد كان أشدها تأثيراً استيلاء الحركة الشعبية بنهاية الثمانينيات على حوالي ٨٠٪ من إقليم الجنوب،واحتلال بعض المواقع في شمال السودان، وكان الهدف المعلن لقيادة الحركة الشعبية قيام سودان جديد بنظام كونفدرالي،ولكن القواعد كانت أميل إلى الانفصال،وبعد مقتل جون قرنق في حادث الطائرة الأوغندية ضعف التمسك بالوحدة لدى قيادات الحركة.

لم يكن أمام الخرطوم غير أن تقبل في نهاية الأمر بحق تقرير المصير للجنوبيين الذين يرى معظمهم أن استمرار الوحدة سيبقيهم أقلية في مجتمع عربي إسلامي، وهم بذلك سيحتفظون بموقعهم كمواطنين من الدرجة الثانية،في حين يرى المتمسكون بالوحدة أن الشمال بما يمتلكه من قدرات يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في تشييد البنى التحتية وفي توفير الكوادر التي يحتاجها الجنوب،والشماليون أعرف بجنوب السودان من دول الجوار الأفريقية الأخرى،كما أن الجنوب الذي ما يزال محكوماً بالتقسيمات القبلية بحاجة إلى الشمال الذي يمكنه أن يضمن له قدرا من الوحدة،ويمنع انبثاق دعوات انفصالية بين مناطقه الثلاث.

لعل قضية الهوية السودانية من أبرز الدوافع للانفصال،فلا العرب الشماليون ولا الزنوج في الجنوب يتفقون على هوية سودانية جامعة على الرغم من الدعوات الوحدوية التي كان من أبرزها تيار الغابة والصحراء، الذي اتخذ من شقه الأول رمزاً للعنصر الزنجي ومن شقه الثاني رمزاً للعنصر العربي، غير أن هذا التصور تراجع بعد تصاعد نبرة مصطلح الأفروعربية الذي فرضته إفرازات الصدامات الإثنية في داخل السودان وخارجه، ولم يجد أي من هذه الطروحات سبيلا للنهوض لان بعض العرب رأوا فيه اختباءً خلف المكون الأفريقي ليبخس قسط الثقافة العربية الإسلامية الأوفر حظّاً في السودان،في حين رأى فيه أهل الجنوب اصطلاحاً مخادعاً، القصد منه إعادة تنميطهم وسلبهم أفريقيتهم الخالصة، لينخرطوا في التركيبة الهجينة للسودانيين الشماليين.

السودانيون ليسوا قومية واحدة بالمفهوم الأنثروبولجي أو السلالي، كما ترى الحركة الشعبية وإنما هم شعب واحد –بالمفهوم السياسي– تمازجت عناصره في فضاء جغرافي محدد، وأفق تاريخي معين، ولكل واحد منها مزاج،فالخيار أمام مثل هذه المجموعات هو إما الانتماء للوطن انتماءً مباشراً عن طريق المواطنة ودستورها، أو الانتماء له انتماءً غير مباشر عن طريق هوياتها الصغرى، سواء كانت دينية أو عرقية أو ثقافية،وبناءً على ذلك فإن المطلوب اليوم هو الاتفاق على الهوية الجامعة للسودانيين إذا ما كان مقدراً لهذا البلد أن يبقى موحداً ،وستكون الإجابة على ذلك بعد استفتاء كانون الثاني ٢٠١١م، والذي سيُحدد بموجبه مصير جنوب السودان إما في عباءة دولة السودان الموحدة، أو تحت عَلَم دولة مستقلة قائمة بذاتها، تشارك السودان الشمالي في حدود سياسية متنازع عليها، وثروات طبيعية سيجري تقاسمها بين دولتي الجنوب والشمال.

مؤكد أن انفصال الجنوب سيؤدي إلى تداعيات سياسية في الشمال، خاصة إذا ما كان انفصالاً متوترا صحبته عمليات عسكرية أو انفلات أمني، وأهم تلك التداعيات زيادة وتيرة الاضطرابات السياسية في أقاليم السودان الشمالية مطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي ومن اقتسام الثروة مع المركز وسيزيد الاستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة، وسيفقد الشماليون حصتهم من نفط الجنوب،وسيؤدي ذلك إلى الضغط على الحكومة التي ستضغط بدورها على مواطنيها.

وبعد ،ماذا لو انفصل الجنوب؟ المؤكد أن الشعوب العربية سترفض ذلك لأنها لا تريد انفصال أي جزء من الجسد العربي تحت أي مسمى وبأي ذريعة،وهي تخشى أن يقود ذلك إلى حالات مماثلة في كل أقطار الوطن العربي،أما موقف الدول العربية،وهل تعترف بالدولة الجديدة،فإنه مرتبط نوعاً ما بموقف الخرطوم،فإن اعترضت على نتائج الاستفتاء فإن العديد من الدول ستأخذ ذلك بعين الاعتبار،والأكثر أهمية هو هل سيتم الانفصال بصورة قانونية وسلمية وسلسة تسمح بالتعايش وحسن الجوار في ما بعد أم سيكون الأمر عكس ذلك.

حدة التصريحات ارتفعت مع اقتراب موعده

البشير: لا عودة للحرب.. وقلق دولي من عدم إجراء الاستفتاء في الموعد المحدد

□ الخرطوم / متابعة إخبارية

مع اقتراب موعد الاستفتاء على مصير الجنوب ومنطقة ابيي الغنية بالنفط ، ارتفعت حدة التصريحات بين شمال السودان وجنوبه في وقت يزداد فيه القلق الدولي من عدم إمكانية إجراء الاستفتاء في التاسع من كانون الثاني القادم وما يمكن ان يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة تعيد الأمور في البلاد الى المربع الأول واحتمالية اشتعال الحرب الاهلية من جديد.

فبعد وقت قصير من تصريحات سابقة اكد فيها انه لن يقبل بديلا لوحدة السودان في إشارة إلى إمكانية انفصال الجنوب بعد الاستفتاء المرتقب ، اكد الرئيس السوداني عمر البشير امس الاول انه "لا عودة للحرب" بين الشمال والجنوب في السودان مشيرا الى ان نتيجة الاستفتاء في الجنوب "ليست نهاية الدنيا".

ونقلت وكالة الانباء السودانية عن البشير قوله اثناء حفل تخرج في جامعة الرباط الوطني (كلية الشرطة) "لا عودة للحرب وان الحكومة ستعمل على استدامة السلام" ، مضيفا ان "نتائج الاستفتاء ليست نهاية الدنيا" ، لكنه المح الى صعوبة اجرائه في غياب اتفاق بين الشمال والجنوب حول ترسيم الحدود.

وتزامنت تصريحات البشير مع الاعلان في اديس ابابا عن فشل المفاوضات التي كانت تجري في العاصمة الاثيوبية بين ممثلين عن الشمال والجنوب حول وضع منطقة ابيي الغنية بالنفط الواقعة على الحدود بين الشمال والجنوب.

وكان البشير قد قال في خطاب الاسبوع الماضي القاه امام البرلمان السوداني بمناسبة افتتاح دورته الجديدة: "على الرغم من التزامنا باتفاق السلام الشامل ولكننا لن نقبل بديلا للوحدة".

ومن المقرر ان يختار المواطنون السودانيون في جنوب السودان في استفتاء سينظم في ٩ كانون الثاني ٢٠١١ بين البقاء ضمن سودان موحد او الانفصال عنه. وهذا الاستفتاء هو احد البنود الرئيسية في اتفاق السلام الشامل الذي انهى في ٢٠٠٥ اكثر من عقدين من الحرب الاهلية في السودان بين الشمال والجنوب.

ويقول محللون وسياسيون جنوبيون ان خيار الانفصال سيكون الراجح في الاستفتاء غير انه لم يجر اي استطلاع آراء مستقل وشامل بين الجنوبيين .

واشار محللون اخرون الى ان الخرطوم تعتبر ان اهم التحديات التي تواجه الاستفتاء هو تشتت سكان الجنوب بين الغابات في قرى صغيرة دون اماكن محددة، والصراع القبلي الموجود في الواقع الجنوبي هناك خاصة بين قبائل الدينكا والشلك والنوير كبرى القبائل الجنوبية.

ويرى المحللون انه في حالة انحياز الشعب الجنوبي للوحدة يخشى كثير من المراقبين وخاصة في الوسط من احداث عنف في شمال السودان نتيجة تدخلات اجنبية في وقت تسربت معلومات عن استعداد الجيش الشعبي للعودة إلى القتال واستيراد حكومة الجنوب لكميات من الاسلحة وعدد من الطائرات المقاتلة المتطورة.

من جهة اخرى قالت تقارير صحفية ان وزارة الخارجية السودانية استدعت أمس الاول هايلي منكريوس ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالسودان، وأبلغته رفض الحكومة لنشر أيّ قوات أممية عازلة على الحدود بين الشمال وَالجنوب.

ودعا السفير رحمة اللّه محمد عثمان وكيل وزارة الخارجية، منكريوس لدى لقائه بمكتبه ، الى ضرورة إحكام التنسيق من أجل الوصول إلى الغايات المشتركة والأهداف المرجوّة من البعثة وفق التفويض المحدد لها. وأوضح معاوية عثمان خالد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية للصحَافيين، أن اللقاء تطرق إلى التطورات السياسية بالبلاد ومساعي الحكومة لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء وإنقاذ ما تبقى من اتفاق السلام الشامل. وفي السياق نفسه أكد منكريوس أنّ المنظمة الدولية لم تَتخذ أي قرار حول تعزيز قواتها على الحدود بين شمال وجنوب السودان، بيد أنها أكدت إعادة انتشار قواتها في بعض القطاعات كمنطقة أبيي.

وقال منكريوس خلال مؤتمر صحافي في الخرطوم انه مع أن مجلس الأمن والأمين العام أعربا عن استعدادهما للنظر في دعم إضافي لمواجهة المخاوف الأمنية، إلاّ أنه لم يتخذ أي قرار حول إرسال قوات إضافية.

وعلى صعيد متصل اكدت تقارير صحفية نقلا عن مصادر لم تسمها ان قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان شكلت لجنة لاختيار اسم جديد لدولة جنوب السودان المتوقع اقامتها العام المقبل بعد استفتاء تحديد مصير الجنوب ، واضافت ان عناصر في قيادة الحركة اجرت اتصالات ببعض الدول الاوروبية للاعتراف بالدولة الجديدة فور الانتهاء من الاستفتاء بداية العام المقبل.

المعارضون وصفوها بالظالمة.. "ضربات الساطور" هل تنقذ بريطانيا من الإفلاس؟

□ لندن / اف ب

في اختبار اتفق عليه الجميع انه الأصعب الذي يواجه تحالف المحافظين والديمقراطيين الاحرار الذي تولى السلطة في ايار بعد ١٣ عاما من حكم العماليين من المتوقع ان تكون الحكومة البريطانية قد كشفت امس الاربعاء قراراتها المنتظرة حول خطة تقشف غير مسبوقة تتضمن بالخصوص الغاء ٥٠٠ الف وظيفة في الدوائر العامة وتخفيضات كبرى في النفقات الاجتماعية، سعيا لسد عجز قياسي في الميزانية ، وهي الخطة التي اطلقت عليها الصحف البريطانية وصفا غير مسبوق هو " ضربات الساطور ".وتهدف الخطة التي تعد الاشد صرامة في بلدان الاتحاد الاوروبي، الى توفير ٨٣ مليار جنيه استرليني (٩٥ مليون يورو) في اقل من خمس سنوات.

وبموجب الخطة ذاتها فأن الحكومة تأمل في ان يؤدي ادخار هذا المبلغ مع ٣٠ مليار جنيه (٣٤ مليار يورو) تأتي من زيادة الضرائب، الى تقليص العجز العام من ١٠،١٠ بالمئة من اجمالي الناتج الداخلي هذا العام الى ١،١ بالمئة في ٢٠١٥.

وبعد اسابيع من المشاورات ستعرف كل وزارة بالتفصيل نسبة التقشف التي تهمها فيما يقدر معدل نسبة التقشف في ميزانيات مختلف الوزارات بـ٢٥ بالمئة.

وكرر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الذي يدرك ان هذه القرارات لن تلقى حتما شعبية، انه ما من خيار امامه ان اراد "انقاذ البلاد من الافلاس". بيد انه وعد بان لا تشمل هذه الاجراءات خدمات الصحة العامة التي نهضت لتوها، وايضا المساعدة الخارجية للتنمية.

اما في ما تبقى من القطاعات فان لائحة التضحيات ستكون طويلة من وزارة العدل الى وزارة البيئة مرورا بهيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) التي علمت انه سيترتب عليها مواجهة تجميد للدعم لمدة ستة اشهر وان تمول بنفسها خدمتها العالمية الشهيرة "وورلد سيرفس" التي كانت تتولاها حتى الان وزارة الخارجية. وبحسب تقديرات الحكومة نفسها فان الوظيفة العامة ستشهد الغاء نصف مليون وظيفة. وتوقعت بعض الدراسات الغاء نصف مليون وظيفة اخرى في القطاع الخاص، كنتيجة مباشرة لخطة التقشف.

وبشكل عام فان النفقات الاجتماعية للدولة الحاضنة ستكون من ابرز الضحايا وذلك رغم معارضة الجمعيات والنقابات. وسيتم بذلك تقليص المساعدة على السكن ومنح اصحاب الاحتياجات الخاصة والشيخوخة الى الحد الادنى. اما وزارة الدفاع التي تعد مستهلكا كبيرا للقروض، فقد توضح امرها منذ الثلاثاء وستكون نسبيا بمعزل من التقشف ولن تفقد الا ٨ بالمئة من ميزانيتها بحلول ٢٠١٥ وسيترتب عليها التخلي عن حاملة الطائرات الوحيدة العاملة في انتظار بناء اثنتين اخريين.

وعنونت صحيفة "ذي غارديان" (وسط يسار) امس الاربعاء "رهان اوسبورن : التقشف السريع والدعاء" مذكرة بقلق الكثير من خبراء الاقتصاد ازاء قساوة الدواء الذي يمكن ان يجهز على انتعاش اقتصادي هش.

وتقول الحكومة انها تعول على القطاع الخاص لاعادة ايجاد فرص العمل وقد دعمتها اوساط الاعمال معتبرة انه لا مفر من التقشف لاخراج البلاد من الوضع الصعب بعد الازمة المالية التي عصفت بها.

مراسلون بلا حدود: دول أوروبية تقهقرت في سلم ترتيب حرية التعبير والصحافة في العالم

■ افاد تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" لسنة ٢٠١٠ ان مجموعة الدول الاكثر قمعا لحرية الصحافة في العالم اتسعت ورأى ان بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ما زالت تتراجع على اللائحة.

وقال الامين العام للمنظمة جان فرانسوا جوليار معلقا على هذا التقرير التاسع حول ترتيب الدول في حرية التعبير "نلاحظ اكثر من اي وقت مضى ان التطور الاقتصادي لا يترافق بالضرورة مع اصلاح المؤسسات واحترام الحقوق الاساسية".

وتضم لائحة، الدول العشر التي "ليس من السهل العمل كصحافي فيها" حسب التقرير، "الثلاثي المخيف اريتريا وكوريا الشمالية وتركمانستان".

وتضاف الى هذه البلدان ايران وبورما وسوريا والسودان والصين واليمن ورواندا.

وللمرة الأولى منذ إنشاء هذا الترتيب السنوي سنة ٢٠٠٢ لم تدرج كوبا بين الدول العشر هذه بل احتلت المرتبة ١٦٦ من اصل ١٧٨.

واعرب جوليار عن "القلق من تصلب بعض الحكومات"، موضحا ان "رواندا واليمن وسوريا انضمت الى بورما وكوريا الشمالية في خانة الدول الاكثر قمعا للصحافيين في العالم".

واضاف ان "هذا التطور لا يبشر بخير لسنة ٢٠١١"، معتبرا انه "لا بد من التنويه، من جهة بمحركات حرية الصحافة وفي مقدمتها فنلندا وايسلندا والنروج وهولندا والسويد وسويسرا، ومن جهة اخرى بعزم ناشطي حقوق الانسان والصحافيين ومدوني الانترنت الذين يدافعون في جميع انحاء العالم عن حق الانتقاد".

ومن الدول الاعضاء الـ٢٧ في الاتحاد الاوروبي ادرجت ١٣ ضمن العشرين الاوائل في الترتيب. وحلت ١٤ دولة بعد المرتبة العشرين بينما حل بعضها في اسفل الترتيب: اليونان وبلغاريا (في المرتبة السبعين) ورومانيا (٥٢) وايطاليا (٤٩).

وقال جوليار "من المقلق الملاحظة ان عدة دول اعضاء في الاتحاد الاوروبي ما زالت تتقهقر في الترتيب"، معتبرا ان "استعادة الدول الاوروبية وضعها كبلدان نموذجية امر ملح".

واكدت مراسلون بلا حدود ان "فرنسا تراجعت برتبة (٤٤ وراء سورينام)" وان "الاغلبية الرئاسية ادلت بتصريحات شديدة التهديد بلغت احيانا حد الشتم ازاء بعض وسائل الاعلام".

واضافت انه "كان لتلك التصريحات صدى عالمي وان في عدة دول لم يعد ينظر الى الحكومة الفرنسية على انها تحترم حرية الاعلام".

وتحتل الولايات المتحدة المرتبة العشرين بينما حلت روسيا في المرتبة ١٤٠ بعد تركيا واثيوبيا.

فيما الاحتجاجات تتصاعد وتتصلب في مطالبها

ساركوزي يأمر بفك الطوق عن مستودعات المحروقات ووزير داخليته يصف المتظاهرين بـ"الرعاع"!

□ باريس / اف ب

في خطوة من شأنها ان تزيد من حدة الاحتجاجات وتصعد من المواجهة القاسية بين الحكومة والشارع والتي تدور رحاها منذ عدة ايام بنحو لم يسبق له مثيل من قبل ، اعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي امس الاربعاء انه امر بفك الطوق عن كافة مستودعات المحروقات التي يعطلها المضربون في اطار الاحتجاجات على مشروع اصلاح نظام التقاعد، "بهدف العودة باسرع ما يمكن الى الوضع الطبيعي" فيما وصف وزير الداخلية المتظاهرين الذين يستخدمون العنف بالرعاع الذين لابد من محاسبتهم .

وقال ساركوزي اثناء اجتماع مجلس الوزراء "يشكل النقل بالنسبة لملايين من مواطنينا قضية حيوية. ان الامر يتعلق هنا بحرية اساسية. وفي الايام الاخيرة وجد الكثير من الفرنسيين ان حياتهم اليومية اضطربت بسبب مشاكل في التزود طالت قسما من محطات الوقود"، مؤكدا "لقد اصدرت اوامري امس الاول (الثلاثاء) لفك الطوق عن كافة مستودعات المحروقات بهدف العودة باسرع وقت ممكن الى الوضع الطبيعي".

من جهة اخرى وعلى صعيد ذي صلة حذر وزير الداخلية الفرنسي بريس اورتوفو صباح امس الاربعاء من ان قوى الامن لن تترك "الرعاع بلا عقاب" اثر اعمال العنف التي مارسوها على هامش تظاهرات الشبان احتجاجا على مشروع اصلاح نظام التقاعد.

وقال الوزير في مؤتمر صحافي نظم غداة وقوع حوادث جديدة على هامش التظاهرات "لن نترك الرعاع بلا عقاب".

واضاف الوزير "خلال اسبوع تم توقيف ما مجموعه ١٤٢٣ مخربا ووقع الف (منهم) قيد الحجز الاحتياطي" بينهم "١٤٩ تمت احالتهم" على القضاء.

وحذر اورتوفو "رسميا الافراد الذين يريدون تأجيج الكراهية واستفزاز قوات الامن ومنع التعبير الديمقراطي" قائلا "لا نسمح ولن نسمح لهم بذلك"، موضحا ان قوات الامن ستواصل "فك الطوق كلما كان ذلك ضروريا، عن مستودعات" المحروقات التي يعيق مضربون الوصول اليها. وتم رفع الطوق عن ثلاثة منها ليلا.

ويرأس الوزير لجنة ازمات وزارية تم تفعيلها الاثنين الماضي لمواجهة شح المحروقات في فرنسا.

وتزايدت المخاوف من حدوث شلل في الاقتصاد بفرنسا مع تصلب الاحتجاجات على مشروع اصلاح التقاعد في قطاعات استراتيجية.

وفي يوم التعبئة الوطنية السادس ضد هذا المشروع منذ ايلول ، تظاهر ١،١ مليون شخص بحسب الشرطة و٣،٥ ملايين متظاهر بحسب النقابات.

وقامت قوات الامن بفك الطوق عن ثلاثة مستودعات في غرب فرنسا في هدوء ليل الثلاثاء / الاربعاء.

واصيبت مصافي فرنسا الـ١٢ بالشلل وضرب طوق على العديد من المستودعات لفترة وجيزة احيانا، في اطار تحركات اصبحت اهم وسيلة ضغط على الحكومة في النزاع حول مشروع اصلاح نظام التقاعد ، واضطرت فرنسا الى اللجوء الى احتياطيها الاستراتيجي من النفط في حين تشكلت طوابير في محطات الوقود خشية انقطاع المحروقات.

وبلغ عدد المستودعات التي كانت معطلة الثلاثاء ٢٠ من ٢١٩ في حين كانت اربعة آلاف محطة وقود من ١٢٥٠٠ "في انتظار الامدادات"، بحسب وزارة البيئة والطاقة.